

مؤتمر بمركز الصفدي الثقايفي عن تعزيز «الشفافية ومكافحة الفساد»

المدخلات ابرزت دور البرلمان في المحاسبة وشفافية الادارة وحماية كاشفي الفساد

طرابلس - البيرق

نظم مؤتمر في مركز الصفدي الثقايفي في طرابلس، بعنوان "تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد: تشريعات عن الحق في الوصول للمعلومات وحماية كاشفي الفساد"، بدعوة من مؤسسة الصفدي ونحو الوطنية، بالتعاون مع جمعية المحامين والقضاة الأميركيين، مبادرة سيادة القانون في إطار الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات.

وحاضر في المؤتمر النائب غسان مخيبر بصفته رئيس جمعية برلمانيون لبنانيون ضد الفساد ومنسق اللجنة القانونية في الشبكة، مستشار وزير الاقتصاد والتجارة انطوان قسطنطين ممثلاً مؤسسة الصفدي، المنسقي العام لجمعية نحو الوطنية سامر عبد الله، المستشار الأول في جمعية المحامين والقضاة الأميركيين الأتسة مايا نجم، الأمين العام لـ المنظمة العربية لمكافحة الفساد وعضو اللجنة القانونية في الشبكة الدكتور عامر خياط، وعضو اللجنة المحامي عادل يمين. وقد حضر المؤتمر نقيب المحامين في الشمال انطوان عيروت مع حشد من المحامين، المدير العام لمؤسسة الصفدي رياض علم الدين، الرئيس السابق لجمعية منتدى المعاقين الدكتور نواف كياره ومهتمون.

بعد النشيد الوطني، القى قسطنطين كلمة باسم مؤسسة الصفدي مرحباً بالحضور في هذا المؤتمر الذي يعقد في صرح كرسه القيمون عليه في سبيل نشر المعرفة والدفاع عن القيم الإنسانية. وقال: "الحق في الوصول إلى المعلومات هو في صلب الحقوق الوجودية للإنسان، فإذا كانت الحرية تميز الكائن البشري، فإن المعرفة هي في أساس الوعي الذي يولد الحرية".

وأضاف: "في عالم تزداد تعقيدات الحياة فيه، يحتاج الإنسان إلى مزيد من مصادر المعلومات ليحدد خياراته، ولكن المسألة الأكثر صعوبة هي في القدرة على التحقق من صدقية المعلومات قبل تحديد الخيارات. ينطبق هذا الأمر على مجمل نشاطنا البشري بدءاً بالتربية والتعليم، متسائلاً: أي مدرسة نختار أو أي جامعة؟ ما هو مضمون البرامج وما هو مستوى الجهاز التعليمي؟ ماذا نعرف عن المواد التي نشترى بها؟ كيف تم تصنيعها؟ كيف يتم حفظها؟ كيف نتأكد من سلامتها وحيوية أسعارها وكيف نواجه احتمالات تعرضنا للفساد؟ أي قانون يحمينا وما هي حقوقنا كمستهلكين؟ وماذا لو اكتشفنا عملية الفساح؟ هل يحمي القانون كاشفي الفساد؟ ما هي الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد وما هو تأثيره على الاستثمارات؟ لماذا تسود الشائعات عن فساد علني في الدوائر الحكومية وهل القطاع الخاص بمنأى عن الفساد؟".

والقى عبدالله مداخلة قال فيها: "كانت مشاركة جمعية نحو الوطنية في الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات، تجربة غنية، على أكثر من مستوى. فقد ساهمت هذه التجربة، في تعزيز ثقافتنا بالعمل الجماعي المنسق والمنظم، بحيث أن التحالف غير المسبوق، الذي نشأ بين جمعيات ومؤسسات إعلامية ووزارات ونواب، عملوا سوياً، للاضائة على أهمية هذا الحق، وللضغط من أجل إقرار القانون المتعلق به، كان انجازاً فريداً، سنستوحى منه بكل تأكيد في نشاطنا المستقبلي. كما ساهمت هذه التجربة في تثبيت التزامنا العمل المدني واقتناعنا بقدرته على تحقيق التغيير، أو البناء في اتجاه تحقيقه، من خلال الأطر الديمقراطية التي يكفلها الدستور. عزز هذا الإلتزام، التجاوب الذي لمسناه لدى أعضاء الندوة البرلمانية، الذين استهدفهم نشاطنا، والذين كانوا، على اختلاف مواقفهم من القانون، مجمعين على أهمية دور المجتمع المدني في دعم مسيرة النهوض بفكر المؤسسات في لبنان". أضاف: "لقد اخترنا، في جمعية نحو

الوطنية، الإنضمام إلى الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات، تماشياً مع اقتناعنا، أولاً بأن هذا الحق هو ركن أساسي من أركان المعرفة التي يبني عليها أي تحرك من أجل تحسين الحكم الصالح وتعزيزه، ثم لأن تبني هذا المبدأ سيؤدي إلى الإرتقاء بمستوى أداء الإدارة من جهة، وإلى النمو بمستوى مشاركة المواطن في قضايا الشأن العام، من جهة أخرى، انطلاقاً من أن شفافية الإدارة، التي يعززها تطبيق القانون، موضوع هذا اللقاء، ستجعل المواطن حكماً، حكماً، بموجب قدرته المستجدة على الإطلاع و المعرفة بكيفية إدارة الدولة لشؤونها".

ثم كانت مداخلة مايا نجم قالت فيها: أشكر حضوركم بيننا في طرابلس اليوم للتعرف إلى ما تقوم به الشبكة الوطنية من عمل يهدف إلى تسهيل وصول جميع اللبنانيين إلى المعلومات وتوفير الحماية للذين يكشفون الفساد. بحسب تعريف منظمة الشفافية الدولية International Transparency، يقصد بالفساد سوء استغلال السلطة من أجل تحقيق مكاسب شخصية، وهو يقوض دولة القانون من خلال تقويض الديمقراطية وحقوق الإنسان بالإضافة إلى تعطيل المناخ الاستثماري وفرص النمو الاقتصادي".

والقى النائب مخيبر مداخلة جاء فيها: "يسرنى أن أكون في مركز جديد، عريق وطموح يعمل على نقل الثقافة إلى فئات المجتمع كافة، ومن طرابلس بالذات، التي عانت التهميش، ومن قلب عاصمة الشمال، أمل أن تتطلق باكورة لامركزية إدارية موسعة لتشمل كل لبنان".

وقدم شرحاً مفصلاً عن ماهية الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات وأهدافها، معتبراً أنها "فريدة من نوعها إذ أنها تضم برلمانيين وأفراداً ووزارات (المرال، الداخلية، العدل،الاقتصاد والتجارة، الدولة لشؤون التنمية الإدارية)، النقابات المعنية بمكافحة الفساد (المحامين-بيروت، الصحافة، المحررين، المجلس الوطني للإعلام، وجمعيات)".

وقال: "سمة المشروع الأساسية هي التعاون، وهو ما نفتقده بين اللبنانيين، ولكنه ضروري في الإدارات العامة ومؤسسات القطاع الخاص، وتديره في القطاعين مجموعة من ممثلين لمختلف الكتل النيابية، المتففة والمختلفة سياسياً. واعتبر أن عملية مكافحة الفساد تتسم بالتعاون بين القطاعين العام والخاص، ومختلف الإدارات والأفراد، فالفساد متجذر في السياسة والبنية السياسية والإدارية للدولة. من هنا فالشجاعة مطلوبة والإرادة أساسية. ورأى أن السياسة أخطر من أن تترك للسياسيين وحدهم". ولفت إلى أهمية البدء بالعمل في الحق في الوصول إلى المعلومات والمهية الوطنية لمكافحة الفساد، إذ بات ليس في الإمكان التغفلت من هذا المرض، خصوصاً بعدما تم في المجلس النيابي إقرار اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهو خريطة الطريق لهذه المهية، التي نشأت بهدف إشراك المواطن في مكافحة الفساد، وهو أمر مبني، في الدرجة الأولى، على السرية، خصوصاً أن مكافحة الفساد تبدأ بتعزيز الشفافية في كل المؤسسات والقضاء والمجتمع المدني. فالعراقيل يجب أن تزال من خلال هذه المهية الوطنية التي تساعد المواطن على كشف الفساد وليس بالضرورة عبر وسائل الإعلام، لما لهذا الأمر من محاذير. بمعنى آخر يجب النظر إلى قانون الحق في الوصول إلى المعلومات، وقانون لحماية كاشفي الفساد لتشجيع الموظف على الإبداء بمعلوماته تحت القانون. إنه عمل مشترك بين المجتمع المدني والمؤسسات يحرص على حماية المواطن في شخصه وكيانه ومعلوماته".

واعتبر أن النصوص الثلاثة التي طورناها، نعمل على طرحها في مجلس النواب في أسرع وقت، وهناك نصوص أخرى

(تعديل قانون الإثراء غير المشروع الذي بات لا يتفق مع شرعة الأمم المتحدة ومستويات الفعالية المطلوبة وكأنه كتب كي لا ينفذ)، إضافة إلى نصوص حول التمتع الوظيفي وتعارض المصالح".

ولفت إلى أنها كلها نصوص ضرورية لتطوير مؤسسات الدولة بدءاً من صوغ النصوص وصولاً إلى إقرارها، بهدف المباشرة بما هو أبعد، عنيت زيادة مستوى شفافية العمل العام. إن التصميم موجود للوصول إلى الدولة الفاعلة والديموقراطية".

خياط وتناول القسم الثاني من المؤتمر حماية كاشفي الفساد وسيلة لمحاربة الفساد، تحدث فيه خياط، فقال: "يشكل اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي أقرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة بموجب القرار ٥٨/٤ تاريخ (٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٣ والتي دخلت حيز النفاذ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥ أول صك قانوني عالمي لمكافحة الفساد. وأهمية هذا الإتفاق تكمن انه يتطلب من الدول المصادقة عليه التزامات قانونية تصب في خانة مكافحة ممارسات الفساد، كما تحدد التدابير الوقائية التي على الدول الأطراف اتخاذها سواء أكان في مجال تبني السياسات والممارسات أو اتخاذ الإجراءات الإدارية والمالية والقضائية لمنع وقوع الفساد في القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى إيجاد وتطوير مؤسسات وطنية تناهض الفساد وتلاحق مرتكبيه".

وكانت مداخلة للمحامي عادل يمين قال فيها: "مسودة اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد كان لي شرف المشاركة في جلسات مناقشة صوغها في مجلس النواب ضمن مجموعة عمل قانونية برئاسة سعادة النائب غسان مخيبر والمنتبقة من الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات. أضاف: "لبنان واحد من البلدان التي يؤلف فيها الفساد مرضاً مزمناً وخبيثاً ومتفشياً، وهو لا يقتصر على عوارض عابرة أو حالات شاذة محصورة. وهو بات نظاماً قائماً في ذاته له أقطابه ونفونه وقوانينه وعوامل البقاء. ان مضار الفساد تكاد لا تحصي، ولعل أبرزها هدر واختلاس للمال العام والخاص والإثراء غير المشروع وعرقلة مصالح الشركات والمؤسسات والأفراد والانتقاص من موجبات المساواة بين المواطنين واهترزاز ميزان العدالة وتنفيذ الاستثمارات الوطنية والأجنبية وإعاقة نمو الاقتصاد الوطني، فضلاً عن ضرب سلم القيم الوطنية والاجتماعية والمفاهيم الأخلاقية العامة. ولئن كانت المحاولات الإصلاحية المنصرمة على مدى عقود باءت كلها بالإخفاق ليبقى الفساد سائداً وسيداً، فإن اقتناع بات غالباً عند الباحثين والإصلاحيين بأن حل معضلة الفساد لا يمكن أن يتحقق بقرار أو مرسوم أو قانون أياً تكن نوعيته وأهميته ولا من طريق قدرة مسؤول استثنائي أو آخر، لا مناص من خوض مسيرة طويلة وشاقة في هذه الحرب الضرورية والإلزامية تتراكم فيها الإجراءات والخبرات والتدابير حتى تتوسع مساحة الصلاح والقانون وتتضاءل إلى أقصى الممكن مساحة الفساد واللاقانون، من غير أن نفعل أن الإصلاح السياسي يظل شرطاً لازماً لبلوغ الغاية المنشودة".

وقد حددت المسودة كاشف الفساد أي شخص بمن فيه الموظف والاجير يدلي للمهية الوطنية لمكافحة الفساد بمعلومات يعتقد بحسن نية انها تتعلق بالفساد واعتبرت ان الفساد في القطاعين العام والخاص.

واجابت المستشارة القانونية وعضو اللجنة القانونية للشبكة ومسؤولة صوغ مسودة اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد الدكتورة ماري غنطوس الإجابة عن جزء كبير من أسئلة المشاركين الذين أبدوا كل اهتمام بالقوانين الثلاثة المطروحة.